أردوغان باشا أو نهاية جمهورية

By Fida Dakroub
Global Research, September 09, 2013

لم نتوقف، منذ بداية الحرب على سورية، عن لفت انتباه قرائنا إلى دسائس حزب العدالة والتنمية (AKP) الذي يجسده أردوغان باشا لاستعادة الخلافة العثمانية على رماد المدن السورية. تتبعنا الدروب الحائدة التي سعى من خلالها السيد اردوغان إلى إراقة الدماء في سورية. وبيّنا في الوقت ذاته كيف أن طموحات أردوغان باشا في الخلافة على مستوى السياسة الخارجية -استعادة الخلافة العثمانية في الولايات العربية التابعة سابقا للإمبراطورية العثمانية- تستدعي تدابير "خلافوية" على مستوى السياسة الداخلية.

يُظهر بعض الأدلة بوضوح صارخ مدى معاناة الحريات المدنية في تركية من سياسات حزب العدالة والتنمية، المتماهي حاليا في شخص السيد اردوغان .

لقد اثار قرار هذا الأخير بناءَ مركز للتسوق في حديقة "جيزي" عاصفة من المظاهرات في المدن التركية، وانتقادات من أحزاب المعارضة . برفو كيزيلتان، Berfu KIZILTAN، متعاونة مع صحيفة "حريات" Hurriyet اليومية التركية، عارضت خطاب السيد أردوغان الأصم، وطلبت منه الاعتذار للشعب التركي. سيركان دميرتاس أطلق إنذارا بنهاية الجمهورية في تركية. يوضح مقاله الذي نشر في صحيفة حريات كيف أصبحت تركية بلدا يمارس فيه الحزب الحاكم قوة البوليس في أعنف أشكالها. زعيم حزب الشعب (CHP)، كمال كليتشداورول، انتقد السيد أردوغان قبل ذلك بعدة أشهر، قائلا ان رئيس الوزراء كان عازما على قمع الشعب وتضييق الديمقراطية.

ولكن هذا غير كاف بالنسبة للسيد أردوغان. إحدى الخطوات الأولى التي استهلها هي تقييد الحريات المدنية وتقزيم الحياة الديمقراطية، إجراءٌ ضد الديمقراطية والعلمانية، ضد أسس الجمهورية، بل وتركية كمال أتاتورك الحديثة.

على أردوغان أن يعتذر

في مقال بعنوان " قائمة حاجات أردوغان: التسامح، التوافق والاعتذار"(1)، المنشور في صحيفة حريات التركية، اعترضت برفو كيزيلتان على الخطاب رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الأصم، وطلبت منه الاعتذار للشعب التركي. وُتظهر كيزيلتان أن القوى الديمقراطية والمجتمع المدني خرجوا إلى الشوارع لحماية الديمقراطية والجمهورية، للاحتجاج على تقييد حرية الصحافة والتعبير، لمواجهة الاعتقال التعسفي لعشرات من الصحفيين الأحرار، وأنهم خرجوا أيضا للتعبير عن عدم رضاهم عن إجراءات حكومة أردوغان المنافية للديمقراطية ، مثل الرقابة على الإنترنت، وتجريم الإجهاض، وتنامي العنف ضد المرأة، وازدراء الثقافة والفنون، ومؤخرا قيود استهلاك الكحول. بعبارة واحدة: يحتج الأتراك على إصرار حكومة أردوغان على السيطرة على كل وجه من وجوه حياتهم اليومية، بل وقتل الجمهورية.

انتقدت برفو كيزيلتان حجة رئيس الوزراء المتعلقة بنتائج الانتخابات، مشيرة إلى أن خمسين في المئة من الأصوات لا تخول لرئيس الوزراء أردوغان حرية تجاهل النصف الآخر من الشعب التركي او تحقيره(2). وللتذكير، فقد وصفت السلطات التركية المتظاهرين بأنهم مخربون، مهمشون، انفصاليون، استفزازيون، مدمنو كحول، وأخيرا بأنهم çapulcu(3)، مع انهم في الواقع أكثر تعلما وتربية من "متشدقي" الحكومة. تبين كيزيلتان كيف ان المتظاهرين نجحوا في ان يخلقوا، في ساحة تقسيم وحديقة جيزي بيئة رائعة من الوحدة، على الرغم من خطاب السيد اردوغان التقسيمي والاستقطابي.

كدليل، استطاع ناشطون خلق سوق وعيادة ومكتبة، واستخدمت النكتة كسلاح أكثر فعالية ضد بطش السلطات. وصنع المتظاهرون الشباب الضحك، ووجدوا طرقا جديدة لتطوير الحرب، وتعلموا طريقة ملفتة للصمود في وجه فظاعة هراوات الشرطة. اغلبهم تعرض للضرب بوحشية على يد الشرطة التي اطلقت مئات قنابل الغاز المسيل للدموع . ومع ذلك، فقد صمد المتظاهرون في ساحة تقسيم وفي كل مكان في المدن التركية. كل هذا دفع

بكيزيلتان الى أن تطالب رئيس الوزراء أردوغان بالاعتذار إلى المتظاهرين، ففي نظرها، فإن الحكم لا ترهيب الشعب . بالنسبة لها، فإن الحاكم الحقيقي هو من يكسب احترام المواطنين، لا خوفهم : "نصف الشعب ينتظر أن يعتذر رئيس الوزراء بصدق قبل أن يُعطى الشرعية مجددا، إذ أن التراجع خطوة إلى الوراء، في الاتجاه الصحيح افضل من أن الخطو الى الأمام، في الاتجاه الخاطئ(4)"، حسب ما أشارت اليه كيزيلتان.

أردوغان والدولة البوليسية

من جهته، يطلق سيركان دميرتاز الإنذار بنهاية الجمهورية في تركية. تبين مقالته المنشورة في صحيفة حريات بعنوان "مرحبا بكم في الجمهورية التركية للدولة البوليسية"(5)، كيف أصبحت تركية بلدا يمارس فيه الحزب الحاكم سطوة الدولة البوليسية (حتى العسكرية إذا اقتضى الأمر ذلك)، في أعتى أشكالها، ضد النصف الآخر من الناخبين الذين أطلقوا شرارة تمرد واسعة النطاق، لكبح نزعات السيد رئيس الوزراء الاستبدادية المتزايدة :

Turkey has become a country where the ruling party representing half of the country's electorate is exercising the state's police (and military if needed) force in the most brutal way on the other half of electorate, who launched a massive uprising against the government's growing authoritarian inclinations [6].

"خلف ممارسات الحكومة التركية المنافية للديمقراطية، هناك خطاب السيد اردوغان "نحن وهم"، هذه الممارسات تحوي تمييزا ضد الناس الذين لا يتبعون أسلوب حياة محافظ جدير بأن يوصف أصحابه بالمسلمين الأتقياء"..

At the core of this behavior lies the "us and them" policy/rhetoric of Prime Minister Recep Tayyip Erdoan, whose purpose is to discriminate against those who do not share the conservative lifestyle of a pious Muslim and create a sort of "neighborhood pressure" on them. But this oppression is not limited to the scope of the secular-conservative debate in Turkey as the trend of this behavior is to expand its influence on different segments of the society through intimidation [7].

تتجه تركية، في الواقع، نحو نظام الدولة البوليسية . يكفي تفحص الوحشية التي استخدمتها الشرطة ضد المتظاهرين في تقسيم وجيزي. على سبيل المثال، وبعد شهرين من انطلاق حركة تقسيم، نزل الأتراك يوم 2 أوت-أغسطس إلى ميدان تقسيم للاحتجاج على عنف الشرطة ضد الشباب. يتعلق الأمر بيافع يبلغ من العمر 14 عاما، يدعى "بركن إيلفان"، تعرض للضرب المبرح على يد الشرطة يوم 15 جوان-يونيو عندما خرج من منزل والديه لشراء الخبز؛ بركن إيلفان يصارع الموت في العناية المركزة(8).

وفقا إيلفان، فإن سبب احتجاج الأتراك في الشوارع لم يكن بناء مركز تجاري في حديقة جيزي فحسب، بل رفضا لسياسات حكومة أردوغان الهادفة إلى تقزيم الحياة الديمقراطية وتقييد الحريات المدنية، كخطوة أولى نحو إقامة نظام خلافة إسلامية. وبعبارة أخرى، كان لدى المجتمع المدني، والقوى الديمقراطية والأحزاب السياسية العلمانية قناعة مبررة تماما مفادها أن المخاطر التي تهدد –ولا تزال تهدد- تركية كانت سياسات السيد اردوغان غير الديمقراطية.

وكذلك، أدرك جزء من المجتمع التركي بأن الصراع الحالي دائر بين أولئك الذين يسعون الى الحفاظ على دعائم الجمهورية الحديثة، المرتكزة على الشرعية الشعبية، والمواطنة، والتداول على السلطة، والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، من جهة، وأولئك الذين يسعون أولا الى إحباط الجمهورية، ثم الى بلبلتها، كي يبنوا على رمادها - فيما بعد- نظام خلافة قائما على أساس عقيدة الإخوان المسلمين، نظام ستتقوض تحت حكمه القوى العلمانية والديمقراطية في النهاية، وتفقد الأقليات العرقية والدينية، مثل المسيحيين، العلويين واليهود والأكراد والأرمن حقوقهم كمواطنين في الجمهورية التركية، لتصبح موضوعات جديدة للخلافة التركية.

نهاية جمهورية

قبل بضعة أشهر من اندلاع احتجاجات جيزي، انتقد زعيم حزب الشعب (CHP)، كمال Kılıçdarol رئيس الوزراء اردوغان، بالقول ان رئيس الوزراء يعتزم قمع الشعب وتقييد الديمقراطية: "إذا اشتكى رئيس الوزراء من الفصل بين السلطات، وهو ما يعني أنه يشكو من الديمقراطية، فإنه غير جدير بأن يكون رئيس وزراء. وهذا يعني أن حياته

السياسية انتهت في الديمقراطية.. لا يمكنه الحديث عن الديمقراطية والحرية.. لا يمكن أن يُنظر إليه كرئيس وزراء دولة حديثة. وأضاف Kılıçdarolu خلال مؤتمر صحفي يوم 19 ديسمبر-كانون الثاني 2012: "إنه رئيس وزراء ينتوي تأسيس سلطنته لقمع شعبه وتقييد الديمقراطية"(9).

في الواقع، فإن الشرعية الشعبية، والمواطنة، والتداول على السلطة، والعدالة الاجتماعية، وحرية الصحافة، وحرية التعبير، والحياة الخاصة، والكرامة الإنسانية، هي ركائز المجتمع الحديث في تركية، التي توشك ان تقوَّض لصالح أيديولوجية دينية يداعبها حلم بالخلافة، يشكل جزءا من آثار القرون الماضية.. أيديولوجية من شأنها فعل كل شيء من أجل تهديم البناء الجمهوري الحديث، سيكون شعارها الطغيان، ليس فقط في تركية، بل في مصر وتونس وليبيا أيضا، وفي أي مكان من العالم المسلم قد ينجح فيه الإخوان المسلمون و"شركاؤهم الدينيون" السلفيون في الاستيلاء على السلطة.. فليجنبنا الله مثل هذه الكارثة!

والحال كذلك، ما هي إذن التدابير التي سيتخذها السيد أردوغان وحزبه السياسي، حزب العدالة والتنمية (AKP)، لمواجهة الجمهورية؟ ولأي غرض؟

أولا، من حيث حرية الصحافة والتعبير، يكفي ان نلاحظ أحدث ترتيب لتركية على سلم لحرية الصحافة، كما ورد في تقرير منظمة "مراسلون بلا حدود" (RWB)، لمعرفة درجة التهديد الموجه ضد الجمهورية والديمقراطية في هذا البلد . كدليل على ذلك، قالت منظمة "مراسلون بلا حدود" أن تركية أصبحت الآن أكبر سجن للصحفيين(10)، وتحتل المركز الـ154 في مجال حرية الصحافة بين دول العالم، بتراجع قدره ست مراتب مقارنة بالعام 2012(11).

وبالإضافة، ينتقد تقرير المنظمة ذاتها جنون السلطات التركية، التي تعتبر ان التهم الموجهة إليها مصدرها مؤامرة تحيكها مجموعة من منظمات غير قانونية ضدها. وايضا، وفي المجال نفسه، انتقد الاتحاد الأوروبي السلطات التركية بسبب تكميمها حرية التعبير، ردا على إقالة الصحفي يافوز بيدار Yafuz Bidar)12) العامل بالصحيفة التركية "الصباح". وتصر المفوضية الأوروبية في بيان حول أهمية بعض القضايا المتعلقة بحرية التعبير على ان تشدد على أن "استقلال سياسة التحرير والشفافية ورفض كل تدخل سياسي هي الركائز الأساسية التي تضمن حرية وسائل الإعلام". وأعربت اللجنة أنها "تشعر بالقلق إزاء التدابير المتخذة ضد بعض الصحفيين الأتراك، مثل الفصل والعقوبات الجنائية"(13).

ثانيا، من حيث حقوق الإنسان، أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (CEDH) في جويلية-يوليو، عددا من الأحكام المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في تركية، نورد منها حكم 16 جويلية-يوليو في قضية عبد الله ياسا وآخرين بتركية، التي قالت بخصوصها النحكمة الاروبية لحقوق الانسان، بالإجماع، بأن هناك " انتهاكا للمادة 3 (تحريم التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة) الواردة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان(14).

ثالثا، من حيث المواطنة، كشفت صحيفة حريات التركية اليومية وثيقة رسمية حررتها مديرية التعليم الاقليمية التابعة لاسطنبول ان الأقليات العرقية والدينية من أصول يهودية، ويونانية وأرمنية وأناضولية صنفتها الإدارة السكانية التركية حسب "رمز عرقي" سري، أصبح ساري التنفيذ منذ عام 1923، عام تأسيس الجمهورية التركية. وبالنتيجة، يتم تحديد المواطنين الأتراك من أصل يوناني حسب الرمز 1، وهؤلاء الذين من أصل أرميني من خلال الرمز 2، وأولئك الذين أصل يهودي من خلال الرمز 3، كما ذكرت صحيفة حريات(15).

وصرح آلتان تان، وهو نائب عن حزب السلام والديمقراطية، أن ادعاءات مثيلة موجودة منذ مدة طويلة، لكن السلطات كانت ترفضها دائما. وأضاف تان ان "مثل هذه الممارسة، إن كانت موجودة حقا، تشكل كارثة كبيرة. السلطات تصنف سرا وبطريقة غير مشروعة المواطنين على اساس عرقي وديني.. هذه كارثة كبرى"(16).

رابعا، من حيث العدالة الاجتماعية، نبهت الأستاذة ياسمين نسيولو Yasemin Nceolu ، من جامعة غالاتاساراي في اسطنبول، الى تنامي خطاب الكراهية والتمييز في وسائل الإعلام التركية . تكلمت نسيولو في ندوة نقاش نظمتها جمعية الصحفيين الأتراك في اسطنبول(17)، وحسبها، فإن وسائل الإعلام تلجأ الى أيديولوجية صارت مهيمنة في الخطاب اليومي، ترتكز على خطاب "نحن وهم".. هؤلاء الذين لا يستجيبون لتوصيف "نحن" يتم اعتبارهم "آخرين". وتضيف نسيولو ان في الخطاب اليومي لوسائل الإعلام "هناك أيضا رهاب المثلية، ومعاداة السامية ومعاداة العلوية، فضلا عن بعض المعارضة لغير المسلمين(18)".

من جانبه، صرح المحامي نازان مورولو، الذي شارك في حلقة النقاش لـ"حريات" أن التمييز ضد المرأة قد تفاقم في تركية في السنوات الأخيرة. وقال ان "النساء المعتقلات خلال احتجاجات جيزي تعرضن للتحرش ولم يستطعن

ان يقلن شيئا"(19). وأضاف: "قبل الآن، كان بمقدورنا أن نتحدث عن مثل هذه القضايا على شاشات التلفزيون منذ بضع سنوات، ولكن الآن لم نعد نستطيع، جميع قنوات التلفزيون مكبوحة، لا يمكننا سماع أصواتنا"(20).

خامسا، من حيث الخصوصية والكرامة الإنسانية، سن الرئيس التركي عبد الله غول قانونا مثير للجدل بإرادة من حكومة أردوغان، يقيد استهلاك وبيع والإعلان عن المشروبات الكحولية، رغم الاحتجاجات التي هزت البلد. يُحظر بيع المشروبات الكحولية منذ الآن بين الساعة العاشرة والسادسة. وبعد ان صُوّت عليه يوم 24 ماي في إجراء بسرعة نادرة، نددت به المعارضة العلمانية بعنف وأعلنت انه قانون خانق للحرية.

وطوال المناقشات البرلمانية، استنكرت المعارضة العلمانية بشدة قانونا خانقا للحرية يبيح للنظام تنظيم سلوك السكان الخاص، وأسلمة المجتمع التركي. قوبل هذا التضييق بقلق شديد لدى العلمانيين، الذين رأوا في القرار دليلا على أسلمة سياسة حزب العدالة والتنمية (AKP) الممسك بزمام السلطة منذ أكثر من عشر سنوات(21).

وحسب بعض من أحزاب من المعارضة، فإن إجراءات السيد اردوغان تمثل هجوما على أسس الديمقراطية والجمهورية نفسها في تركية.

□□□□□□□□ □□□□ □□□□□

□□□□□□: □□□□□ □□□□□ □□□□□□

الموقع الرسمي للكاتبة

www.fidadakroub.com

ملاحظات

(1)ـ كيزيلتان، برفو، (18 جوان-يونيو 2013)

Erdoan’s needs list: Tolerance, compromise and apology”. In : Hurriyet. Récupéré le 18“ juin 2013 de http://www.hurriyetdailynews.com/erdogans-needs-list-tolerance-compromise-and-apology.aspx?pageID=449&nID=48973&NewsCatID=396

(2)ـ السابق.

(3)ـ Çapulcu وصف باللغة التركية، يعني المخرب، الرعاع، غوغاء أو أوباش. ويستخدم رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان هذا التعبير لوصف الأشخاص الذين شاركوا في حركة احتجاج في تركيا في عام 2013 . واستخدمه في وقت لاحق المحتجون والأنصار أنفسهم الذين عرفوا أنفسهم بأنهم çapulcu، وتم تكييفه الى الانكليزية ليصبح chapuller أو chapulling وبالفرنسية chapulleur .

(4)ـ KIZILTAN، السابق .

[5] دميرتاز، سيركان . (18 جوان-يونيو 2013) . "Welcome to the Turkish Republic of Police State"." In : Hurriyet. Récupéré le 18 juin 2013 de http://www.hurriyetdailynews.com/welcome-to-the-turkish-republic-of-police-state-.aspx?pageID=449&nID=49036&NewsCatID=429 (6)ـ الآنف.

(7)ـ الآنف.

(8) روسيا اليوم (2 أوت-أغسطس 2013) . "Istanbul police use tear gas to break up protest over critically injured teenager". Récupéré le 5 août 2013 de http://rt.com/news/istanbul-protests-police-disperse-969/

969 / [9] بيراند، سميح (20 ديسمبر 2012) . "نهاية 'الديمقراطية' في تركية: أردوغان يريد تعطيل الفصل بين

السلطات..” . منشور في JSS نيوز . معاد 20 أوت_أغسطس 2013 إلى [10] حريت . (24 يوليو 2013).

http://jssnews.com/2012/12/20/fin-de-la-democratie-en-turquie-erdogan-veut-eteindre-la-separation-des-pouvoirs/

(10=ـــ حريـــات (24 جويليـــة-يوليو 2013):. “Turkey now 154th in world press freedom index”.“ Récupéré le .31 juillet 2013.

http://www.hurriyetdailynews.com/turkey-now-154th-in-world-press-freedom-index.aspx?pageID=238&nID=51328&NewsCatID=339

[11] Reporters Without Borders. (sans date). “Press Freedom Index 2013″. Récupéré le 3 août 2013

http://en.rsf.org/press-freedom-index-2013,1054.html

(12)ـ يافوز بيدار، صحفي تركي شهير، تلقى دعوة من المفوضية الأوروبية لإلقاء كلمة في مؤتمر عقد أواخر جوان-يونيو في بروكسل. وهناك انتقد الحكومة التركية ورجال الأعمال الكبار الذين يتدخلون ل سياسيا في مجال الصحافة.

[13] سوزان فريزر . “Turkey Criticized After Journalist Yavuz Baydar Fired For New York Times Op-Ed”.

The Huffington Post le 26 juillet 2013. Récupéré le 31 juillet 2013ـــــــــــور بـــــــــــــمنشـــــــــــ de http://www.huffingtonpost.com/2013/07/26/yavuz-baydar-fired-turkey-freedom-press_n_3660955.htmlpress_n_3660955.html

(14)ـ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (16 جويلية-يوليو 2013) . عريضة رقم 44827 / 08، “قضية عبد الله ياسا وآخرين. تركيا”.

(15)ـ حريات (1 أغسطس 2013).

http://hudoc.echr.coe.int/sites/fra/Pages/search.aspx#{“languageisocode”:[“FRA”],”docume{[”ntcollectionid2″:[“JUDGMENTS”],”itemid”:[“001-122368

(16)ـ “Minorities in Turkey tagged by ‘race codes,’ official document reveals”. Récupéré le 2 a o û t 2 0 1 3 de http://www.hurriyetdailynews.com/minorities-in-turkey-tagged-by-race-codes-official-document-reveals.aspx?pageID=238&nID=51849&NewsCatID=339 [16] loc. cit.

(17)ـــ حريـــات (30 جويليـــة-يوليو 2013) . “Turkish journalists discuss hate speech in media”.“ Récupéré le 5 août 2013

de http://www.hurriyetdailynews.com/turkish-journalists-discuss-hate-speech-in-media.aspx?pageID=238&nID=51717&NewsCatID=339

(18)ـ السابق.

(19)ـ السابق.

(20)ـ السابق.

(21)ـ أوبرتي، شارلوت (27 ماي 2013). ” تركيا تواصل حملتها الدينية على الكحول”. فرانس 24 / 18 أغسطس

.2013

http://www.france24.com/fr/20130527-turquie-poursuit-croisade-contre-alcool-erdogan-parlement-turc-raki-ayran

المصـــدر : أردوغـــان باشـــا أو نهايـــة جمهوريـــة | بقلـــم : د. فـــداء دكـــروب – مركـــز عربـــن للمعلومات http://www.areen.info/?p=6102#ixzz2eP732HZz

The original source of this article is Global Research
Copyright © Fida Dakroub, Global Research, 2013

Comment on Global Research Articles on our Facebook page

Become a Member of Global Research

Articles by: Fida Dakroub

Disclaimer: The contents of this article are of sole responsibility of the author(s). The Centre for Research on Globalization will not be responsible for any inaccurate or incorrect statement in this article. The Centre of Research on Globalization grants permission to cross-post Global Research articles on community internet sites as long the source and copyright are acknowledged together with a hyperlink to the original Global Research article. For publication of Global Research articles in print or other forms including commercial internet sites, contact: publications@globalresearch.ca

www.globalresearch.ca contains copyrighted material the use of which has not always been specifically authorized by the copyright owner. We are making such material available to our readers under the provisions of "fair use" in an effort to advance a better understanding of political, economic and social issues. The material on this site is distributed without profit to those who have expressed a prior interest in receiving it for research and educational purposes. If you wish to use copyrighted material for purposes other than "fair use" you must request permission from the copyright owner.

For media inquiries: publications@globalresearch.ca